ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Assist. Professor. Dr. Samer Muhey Abdulhamza
Wasit University/ College of Law

Email:
Smuhhi@uowasit.edu.iq

Keywords:

impartiality, the Secretary-General of the United Nations, the United Nations mission in Iraq, public international law, the Security Council.

Article info

Article history:

Received 1.Jaun.2022

Accepted 28.Feb.2022

Published 1.May .2022

The impartiality of the Special Representative of the United Nations Secretary-General
A study in light of the positions of Jeanine Plasschaert, the Special Representative of the Secretary-General in Iraq

A B S T R A C T

This research probes the impartiality that the Special Representative of the Secretary-General of the United Nations is supposed to enjoy, its legal basis and the challenges it faces. The research will discuss the impartiality of Special Representative of the Secretary-General in Iraq, Jeanine Plasschaert, She was subjected to numerous accusations of bias. The topic of the research will be discussed in two sections. The first topic includes the concept of impartiality of the Special Representative of the Secretary-General and its sources, while the second topic will discuss the extent of impartiality in the positions of the Special Representative of the Secretary-General, Jeanine Plasschaert.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol47.Iss1.2917

مدى حيادية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة
دراسة في ضوء مواقف جينين بلاسخارت الممثل الخاص للأمين العام في العراق

أ.م.د. سامر محي عبد الحمزة
جامعة واسط / كلية القانون

الخلاصة

يطرح هذا البحث اشكالية الحيادية التي يفترض ان يتمتع بها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وبيان أساسها القانوني والتحديات التي تواجهها. وسوف يتناول هذا البحث كجانب تطبيقي له مدى حيادية مواقف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيد جينين بلاسخارت اثناء توليها هذا المنصب، اذ تعرضت للعديد من التهم بالتحيز. وسوف يتم مناقشة موضوع البحث في مبحثين، يتضمن المبحث الأول مفهوم حيادية الممثل الخاص للأمين العام ومصادرها في حين يتضمن المبحث الثاني مدى الحيادية في مواقف جينين بلاسخارت الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

الكلمات المفتاحية: الحيادية ،الامين العام للأمم المتحدة ، بعثة الامم المتحدة في العراق ، القانون الدولي العام ، مجلس الأمن

المقدمة

أهمية البحث

كثيراً ما تتدخل منظمة الامم المتحدة في الدول حديثة العهد بالديمقراطية او الدول التي تشهد نزاعات داخلية لمساعدتها في تعزيز التحول الديمقراطي بوصفها منظمة عالمية محايدة، سواء كان ذلك التدخل بطلب الدولة او بقرار من مجلس الامن. ويتخذ عمل الامم المتحدة في الدولة المضيفة شكل بعثة دولية يراسها ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة.

ان دور ممثل الأمين العام للأمم المتحدة هو امتداد لدور الأمين العام في محاولته لتقريب وجهات النظر بين المتنازعين وفي الوقت نفسه الالتزام بمبادئ الامم المتحدة وحقوق الانسان .

وعمل الممثل الخاص للأمين العام في الدول ذات السيادة لا يخلو من عقبات وفي الكثير من الاحيان يكون عرضة للاتهام بالتحيز لصالح أحد الاطراف، وقد ينتهي به الحال مطرودا من الدولة بسبب اتهامهم بالتحيز او التدخل في الشؤون الداخلية.

وفي المدة التي اعقبت المظاهرات العراقية في تشرين الاول ٢٠١٩ وحتى الآن تعرض الممثل الخاص للأمين العام في العراق السيدة جينين بلاسخارت للاتهام بالتحيز من قبل الدولة والاحزاب السياسية ومن قبل المتظاهرين أنفسهم، لذلك أثير موضوع مدى حيادية الممثل الخاص للأمين العام وهل ان السيدة جينين بلاسخارت كانت منحازة لصالح فئة دون أخرى؟. وفي هذا البحث سنحاول ان نجيب على هذه السؤال، متناولين مدى حيادية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مع دراسة خاصة لحيادية جينين بلاسخارت الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

مشكلة البحث

ننطلق في هذا البحث من خلال فرضية اساسها بما أن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة هو موظف دولي محايد لذلك فإن جميع أعماله من حيث الأصل تتصف بالحياد، وأن الممثل الخاص للأمين العام في العراق كان محايداً في جميع مواقفه على الرغم من الإتهام بالتحيز التي وجهت له من قبل أطراف عديدة.

منهج البحث

سنستعين في هذا البحث بالمنهج التحليلي من خلال تأصيل مفهوم الحيادية وإنطباقه على الممثل الخاص للأمين العام، ومن خلال تحليل مواقف الممثل الخاص للأمين العام في العراق وتقديرنا لها.

خطة البحث

سوف نقسِّم هذا البحث على مبحثين وخاتمة، يتضمن المبحث الأول مفهوم حيادية الممثل الخاص للأمين العام ومصادرها نتناول فيه منصب الممثل الخاص ومصادر إلتزامه بالحيادية والتحديات التي تقف بوجه تحقيقها على ارض الواقع.

أما المبحث الثاني فنتناول فيه مدى الحيادية في مواقف جينين بلاسخارت الممثل الخاص للأمين العام للعراق، إذ نبحث فيه أولاً منصب الممثل الخاص للأمين العام في العراق وواجباته وفقاً لقرارات مجلس الامن، ثم نبحث في الحالات التي تم اتهامه فيها بالتحيز.

وفي نهاية البحث نتناول في الخاتمة أهم الإستنتاجات التي كشف عنه البحث في هذا الموضوع والتوصيات المرتبطة بذلك.

المبحث الأول

مفهوم حيادية الممثل الخاص للأمين العام ومصادرها

تقتضي دراسة حيادية الممثل الخاص للأمين العام تحديد منصبه من حيث التعيين والواجبات لبيان طبيعة المركز القانوني له وما سار عليه العمل في منظمة الأمم المتحدة عند إختياره.

ثم يجب بيان المقصود بالحيادية وتطور هذا المفهوم، وهذا يتطلب البحث في مصادر إلتزام الممثل الخاص للأمين العام بالحيادية.

وأخيراً فإن التقيّد بالحياد على ارض الواقع يصطدم بعوامل عديدة وتحديات يجب بيانها ودراسة أثرها على أداء الممثل لوظيفته.

عليه نقسِّم هذا المبحث على ثلاث مطالب نتناول في المطلب الاول منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ونتناول في المطلب الثاني مفهوم حيادية الممثل الخاص للأمين العام ثم نتناول في المطلب الثالث تحديات حيادية الممثل الخاص للأمين العام.

المطلب الأول

منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

أعطى ميثاق الأمم المتحدة صلاحية للأمين العام للاستعانة بعدد كاف من الموظفين(ميثاق الامم المتحدة، المادة ١٠١) واعلى مراتب الموظفين الدوليين هم ممثلي الأمين العام، وتختلف التسمية لممثلي الأمين العام تبعاً لدورهم، فهناك الممثل الخاص للأمين العام (Special Representative) الذي تكون مهامه محددة بموجب قرارات الامم المتحدة، وهناك المنسق الخاص للأمين العام (Special Coordinator) الذي يتولى في الغالب تنسيق العمل بين عدة اجهزة تابعة للأمم المتحدة في الدولة المضيفة، وهناك المبعوث الخاص للأمين العام (Special Envoy) الذي يتولى مهمة التمثيل الشخصي للأمين العام في نزاع معين. (Moore & Pubantz, 2002, p.385).

وتمييز منصب الممثل الخاص للأمين العام عن المنسق الخاص والمبعوث الخاص يرتبط اساساً بمسألة التعيين، إذ يصدر قرار تعيين المنسق الخاص والمبعوث الخاص عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة نفسه لتمثيله استناداً لسلطته، اما تعيين الممثل الخاص للأمين العام فيكون بالتشاور مع مجلس الأمن، وفي الغالب يكون تعيينه بطلب من أحد أجهزة الامم المتحدة، كما أن مشاركة مجلس الامن في ترشيحه يكون واجباً عندما يكون عمل الممثل الخاص مرتبطاً بموضوع قيد النظر من قبل مجلس الأمن. (Rivin & Gordenker, 1993,p.82).

ويرأس الممثل الخاص البعثة الدولية التي يعينها مجلس الأمن في الدولة المعنية ويكون هو المسؤول الاعلى على قمة الكادر الوظيفي الذي تتألف منه البعثة الدولية، إذ يعد موظفاً في المنظمة وفي مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة ذاته، ويخضع لكافة الأنظمة والتعليمات الخاصة بعمل الموظف الدولي.

وأهم واجباته بوصفه رئيس البعثة هو ضمان أن تكون كافة أعمال البعثة متناغمة مع سياسة الأمم المتحدة. (Cade & Behrmann, 2001, p.116).

كما تتطلب طبيعة عمل الممثل الخاص للأمين العام أن يضع خطة تفصيلية لآلية تحقيق الأهداف الواردة في قرارات مجلس الأمن ويتولى تسهيل عمليات التفاوض بين المتنازعين والتوسط نيابة عن الأمين العام لغرض تقريب وجهات النظر وإحلال السلام وأن يقيم علاقات مع الاطراف الوطنية والاقليمية والدولية التي من الممكن أن تساعده في تحقيق هدفه الأساس وهو تحقيق السلم .(http://leadershipcall.unmission.org/).

إن عملية اختيار الممثل الخاص للأمم المتحدة خلال العقود الماضية طغت عليها ميزتين غير مألوفة في تعيين الموظفين الآخرين في المنظمة، وهما:

الأولى: عدم الإرتباط بالمنظمة الدولية

وقد يبدو هذا للوهلة الاولى بإنه قطيعة مع مسلمات العمل الاداري التي تشترط أن التعيين في منصب رفيع يكون بإعتماد التدرج الوظيفي حتى يكون ملماً بالعمل الوظيفي في المنظمة الدولية ، الا أن ذلك مرده الى سببين، الأول هو أن الممثلين وإن كانوا في الغالب من خارج المنظمة الدولية لكن سبق لهم أن عملوا ممثلين لبلدانهم في الامم المتحدة.

والثاني أن عمل الممثل يبقى عملاً مؤقتاً ينتهي بانتهاء المدة المحددة له او بانتهاء المهمة الموكلة اليها وان طالت هذه الفترة، وقد ينتهي قبل انتهاء مدة عمل البعثة الدولية مثل الدبلوماسي (ايان كوبيتش Jan Kubis) الذي عيّن بمنصب الممثل الخاص للأمين العام في العراق للمدة منذ عام ٢٠١٥ الى عام ٢٠١٨، ثم منصب المنسق الخاص للأمين العام في لبنان عام ٢٠١٩، ثم الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا عام ٢٠٢١.

https://www.europarl.europa.eu › Ambassador Jan Kubis - European Union .

الثانية: الخبرة في المجال الدبلوماسي

وهذه الميزة تعطي الممثل الخاص مجالً لتطبيق الحيادية من خلال تجاربه السابقة في العمل الدبلوماسي لذلك نلاحظ إنه كلما كان للممثل الخاص تاريخ في العمل الدبلوماسي زاد الاعتماد عليه في المنظمة، وهذا يفسر طول مدة بقاء بعض الديبلوماسيين كممثلين خاصين للأمين العام بالإضافة لتنقلاتهم في أكثر من مهمة.

وموضوع الخبرة في المجال الدبلوماسي تشترطها الوظيفة الرئيسية لممثلي الأمين العام التي لا تخرج عن الإطار العام للدبلوماسية الوقائية (preventive diplomacy) التي تهدف الى التنبؤ بإحتمالية وقوع النزاع ومنع نشوء النزاعات وتسهيل حلها إذا نشأت، والخبرة الدبلوماسية –كما يرى البعض– تعطي الممثل الإمكانية المناسبة في احتواء الازمات الداخلية. (Peck & Whertheim, 2014, p.117).

وقد تنوعت أعمال البعثات الدولية التي يرأسها الممثل الخاص في الفترة الأخيرة ، وبسبب هذا التنوع والتشعب لعمل البعثات الدولية حاول بعض الباحثين أن يصنف هذه المهام وفقاً لغاياتها، فبعضها ذا طبيعة استباقية لمنع النزاع تتعلق بمراقبة حقوق الانسان والمساعدة الانتخابية والاصلاحات التشريعية والقضائية، وبعضها علاجية تهدف لوقف النزاع المسلح مثل اتفاقات التفاوض وعمليات حفظ السلام ومتابعة تطبيقها، واخرى وقائية تتعلق ببناء السلام المتعلقة بالحكم الرشيد والتنمية المستدامة وتشجيع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية وعودة اللاجئين(Johnstone, 2010, p.19).

وهذا التقسيم لا يمنع أن تمارس البعثة عملها لتحقيق أكثر من غاية أو الغايات مجتمعة.

المطلب الثاني

مفهوم الحيادية ومصادرها

إن دراسة مفهوم حيادية الممثل الخاص للأمين العام تقتضي في البدء دراسة مفهوم الحيادية بدلالتها الاصطلاحية، ثم بيان مصادر التزام ممثل الأمين العام بالحيادية، وذلك في الفرعين الآتين.

الفرع الاول

مفهوم حيادية الممثل الخاص للأمين العام

لكي نحيط بمفهوم بالحيادية ومضمونها يمكن الاستعانة بالمعاجم اللغوية التي تعرف كلمة الحياد بأنها كلمة مشتقة من الحيد وهو مجانبة الشيء.(الفيروزآبادي،2003،ص٢٦٦) في حين يعرف المعجم القانوني الحيادية (impartiality) بأنها الإنصاف وعدم إيثار طرف على آخر (الفاروقي، بلا تاريخ، ص٣٤٨) ويمكن القول إن أقرب وصف لها هي أنها عدم التحيز لصالح أحد الاطراف المتنازعة.

والحياد وعدم التحيز هما صفة لصيقة بمنظمة الامم المتحدة، وقد تطور معناها بالنسبة لدور منظمة الامم المتحدة، فقد كانت تعني مفهوماً سلبياً يتمثل بالامتناع عن التدخل في النزاعات الداخلية، فوفقاً للأمين العام السابق للأمم المتحدة (كيرت فالدهايم) فالحيادية كانت تعني عدم التصدي لأي موضوع يكون من اختصاص الحكومات الوطنية، ثم تطور المفهوم ليصبح معنى الحيادية هو الوقوف على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة (UNSG.1978,p.2).

وقد كان المبرر الاساس للتمسك بحيادية المنظمة هو أن الحيادية هي التي تمنح الشرعية لوجود الامم المتحدة في النزاعات الدولية، وإنتفائها يعني فقدان السبب التي يجعل الأطراف كافة تحترم قرارات الموظف الدولي (p.25 Barnett & Finnemore,2004,).

ومفهوم الحياد يأخذ بعداً اخراً بالنسبة لدور الممثل كوسيط بين مجاميع غير متوافقة، إذ لا يعني عدم اتخاذ المواقف أزاء الاحداث الجارية، بل يعني تطبيق مبادئ منظمة الامم المتحدة وقواعد حقوق الانسان على الأطراف جميعها من غير تمييز أو إستثناء.

وإتهام ممثلي الأمين العام بالتحيز أمر شائع، إذ أن طرفي النزاع ممكن أن يجاهروا بهذا الاتهام للحصول على مزايا تفاوضية أكثر أو لمعرفة رد فعل وسيط الأمم المتحدة. لذلك يشير دليل المفاوضين لموظفي الامم المتحدة الى ضرورة التمييز بين التحيز الفعلي وبين مجرد الادعاء بالتحيز الذي لا يكون له أساس وانما محاولة للحصول على مكاسب سياسية (UN manual, 2010, p.24).

والتمسك بالحيادية كان مصدر تهديد لحياة ممثلي الأمين العام أنفسهم. يكفي أن نذكر أن أول ممثل للأمين العام وهو (الكونت برنادوت) الذي تم تكليفه من قبل (تريغفي لي) الأمين العام السابق للأمم المتحدة للتوسط في النزاع العربي الاسرائيلي قتل عام ١٩٤٨ من قبل أعضاء منظمات يهودية متطرفة أثناء زيارته للكيان الصهيوني وكان السبب المعلن هو إتهامه بالانحياز للعرب ضد اليهود في خطته التي قدمتها لحل النزاع العربي الاسرائيلي والتي تضمنت حق اللاجئين بالعودة وضمْ القدس للأراضي العربية (وثائق فلسطينية، ١٩٦٩، ص٩٤٣).

كما واجه المصير نفسه أول ممثل خاص للأمين العام في العراق الدبلوماسي (سيرجيو دي ميلو Sergio De Mello) الذي تم قتله عام ٢٠٠٣ من قبل تنظيم التوحيد والجهاد الارهابي وكان أحد الاسباب هو إتهامه بالانحياز لصالح الولايات المتحدة والتحالف الدولي. (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٥، ص٧٦).

الفرع الثاني

مصادر الإلتزام بالحيادية

إن القول بوجود واجب قانوني على الممثل الخاص للأمين العام بتحري الحيادية في افعاله يقتضي بيان الأساس القانوني لهذا الواجب، كما أن وجود هذا الواجب يرتب مسؤولية الممثل الخاص عند عدم احترامه للحيادية.

ويمكن القول إن أساس الحيادية نجدها في موضعين:

اولاً: الحيادية بوصفها صفة ملحقة بالأمين العام للأمم المتحدة

يبقى دور الممثل الخاص هو التعبير عن موقف الأمين العام الذي بدوره يمثل المنظمة الدولية، والامين العام ملتزم بالحياد بوصفه معبر عن منظمة الامم المتحدة، إذ يرى بعض الفقهاء أن مراعاة المصلحة الدولية هي التي "اقتضت احاطته بسياج من النزاهة والتجرد".(المجدوب، ٢٠٠٦، ص٣.٢).

وقد سار الامناء العامون السابقون على تأكيد حياديتهم وعدها جزء لا يتجزأ من وظيفتهم، لذلك فقد وصفها الأمين العام السابق للأمم المتحدة (خافير بيريز ديكولیار) بالقول أن الاستقلال والحيادية هي بالنسبة للأمين العام بمثابة القلب والروح.(De Cuéllar, p.2).

وحيادية الأمين العام كانت مصدراً لتعرضه لكثير من الضغوط وبالأخص في مجلس الامن حين كان المجلس منقسم لأكثر من اتجاه، وهو ما حصل في مرحلة الحرب الباردة بعد الحرب العالمية بين ما كان يعرف ب(المعسكر الغربي) والذي مثله في مجلس الأمن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وما كان يعرف ب(المعسكر الشرقي) الذي كان ممثلاً في مجلس الامن بالاتحاد السوفيتي السابق والصين، وقد وصلت الضغوط السياسية عليه لدرجة دفعت أول امين عام للأمم المتحدة (تريغفي لي) بأن يصف منصب الأمين العام بأنه (أصعب عمل في العالم)، كما دفعته تلك الضغوط لتقديم استقالته عام ١٩٥٣ مبيناً عدم قدرته على التوفيق بين الالتزام بمبادئ الامم المتحدة من جهة وبين محاولة إرضاء الرغبات المتناقضة لأعضاء مجلس الامن.(Hanhimaki, 2008, p.38)

ثانياً: الحيادية بوصفها من واجبات الموظف الدولي

كانت فكرة الحيادية حاضرة منذ إقرار ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥، فقد بينت المذكرة التفسيرية عام ١٩٤٧ الصادرة من الامانة العامة للأمم المتحدة عند تفسيرها المادة (١٠١) من الميثاق المتعلقة بتعيين موظفي الامم المتحدة بأن الحيادية واجب على موظفي الامم المتحدة جميعاً، وعند اخلال الموظف في احترامها فسيخضع للنظام التأديبي الخاص بالموظف الدولي(UN legal affair, 1974, p224).

وأصبحت الحيادية واجباً اساسياً لكل الموظفين وفقاً للنظام القانوني الأساسي الذي يحكم سائر موظفي المنظمة الدولية ويحدد حقوقهم وواجباتهم والذي يتم تحديثه بشكل منتظم (النظام الاساسي،٢٠١٨، ص٨).

وقد فرض هذا النظام على الموظف الدولي التزام الحياد وأن لا تؤثر معتقداته الدينية والسياسية الشخصية بشكل ضار على واجبه الرسمي، كما فرض عليه أن لا يدلي باي تصريح علني ممكن أن يضر بالاستقلال والحياد التي يقتضيها المنصب (النظام الاساسي، ٢٠١٨، ص٩).

وهذا الالتزام يرتبط بإجراءات انضباطية يخضع لها الموظف الدولي عند اخلاله بواجباته المبينة في هذا النظام.

المطلب الثالث

تحديات حيادية الممثل الخاص للأمم المتحدة

ان الالتزام بالحيادية ليس بالأمر المتيسر دائماً، اذ تقف بوجهه عدد من التحديات التي قد تجعل تحقيقها على ارض الواقع مسألة صعبة المنال، هذا العوائق تبدأ مع ترشيح الممثل وانتهاء بممارسة عمله في الدولة المكلف بها.

لذلك سوف نبحث في الفرع الأول التحدي المتعلق بآلية التعيين لمنصب الممثل الخاص للأمين العام ثم نبحث في الفرع الثاني التحدي المتعلق بسلطة الدولة المضيفة ونتناول في الفرع الثالث التحدي المتعلق بالموازنة بين الحيادية والشرعية.

الفرع الأول

آلية التعيين

الأصل أن الممثل الخاص يتم تعيينه بالتشاور مع اعضاء مجلس الامن في المسائل التي تكون قيد النظر من قبل المجلس، اذ يقوم الأمين العام بطرح اسم المرشح على أعضاء مجلس الامن الخمسة عشر لبيان الراي، وهذا ما يجعل لأعضاء المجلس سلطة في اختيار المرشحين.

وقد رأى بعض الباحثين أن آلية التعيين من شأنها التأثير على حيادية الممثل الخاص للأمين العام عن طريقين:

الأول: إن منح مجلس الامن صلاحية التعيين من شأنها التأثير على حيادية الممثل ابتداءً، اذ ستحاول كل دولة من الدول الخمسة دائمة العضوية ،ن ترشح اشخاص يحملون جنسيتها حتى يكون لها تأثير في قراراتهم، وفي الوقت نفسه تستبعد المرشحين الذين ينتهجون سياسة لا تتوافق مع مصالح تلك الدول.(Feltman, 2020, p.3).

ويعزز هذا الرأي نظرته بالاستناد الى عدد محدود من الحالات التي ظهرت فيها مصالح الدول دائمة العضوية في مجلس الامن في تعيين أو إستبعاد مرشح على آخر لأسباب سياسية، منها محاولة فرنسا عام ٢٠١٦ تعيين ممثل خاص للأمين العام في السودان من أصول فرنسية ، وكذلك محاولة الولايات المتحدة عام 2017 منع رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق سلام فياض من تولي منصب الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا بسبب جنسيته، كذلك قيام الولايات المتحدة بالضغط في مجلس الأمن لتعيين ممثلين أثنين لبعثة الامم المتحدة في ليبيا عام ٢٠٢٠، الأول يكون عمله ميدانياً داخل ليبيا والثاني يعمل خارج ليبيا والسلطة تكون للمثل خارج ليبيا إذ هو الذي يتلقى التقارير من الممثل في الداخل (Feltman, p.4,5).

الثاني: ويتعلق بعلاقة الممثل بدولته، إذ أن تعيين الممثل الخاص للأمين العام لا ينهي علاقته بدولته، بل يبقى مرتبطاً بوظيفته في دولته وإنما يكون في فترة إجازة منها طيلة مدة عمله في الأمم المتحدة، فاذا انتهت مهمته فانه يعود الى وظيفته السابقة في دولته.

وما سبق من شأنه التأثير على حياديته فيما يتعلق بموقف دولته من الموقف المطروح طالما أن الممثل الخاص سيعود في نهاية عمله بالمنظمة الى وظيفته في الدولة (Feltman, p.4).

وفي تقديرنا انه على الرغم من صحة ما سبق، الا انه نطاقه يبقى محدوداً وفي إطار ضيق، إذ لا تواجد سوابق كثيرة في هذا الموضوع، فضلاً عن أن اختيار الممثل يخضع للشروط المتعلقة بتعيين سائر الموظفين الاخيرين من ناحية مراعاة التوزيع الجغرافي العادل.

الفرع الثاني

سلطة الدولة المضيفة

إن موافقة الدولة على السماح للممثل الخاص للأمين العام لا يعني مطلقاً انها تخلت عن سيادتها، فكل ما يقوم به الممثل يبقى في إطار مبدأ سيادة الدولة، ولها أن تقيَّد هذا النشاط أو حتى تنهي عمله في الدولة إذا رات اعماله انتقاصاً لسيادتها.

وهذا من شأنه أن يمثل جانب من الضغط على حيادية الممثل الخاص للأمين العام الذي سيحاول عدم اثارة غضب الدولة التي قد لا يروق لها سماع الانتقاد لسياستها العامة وطريق ادارتها للنزاع من قبل جهة اجنبية .

والممثل الخاص مهما حاول ان يجنب نفسه ذلك لابد ان يضطر في وقت ما أن يبدي ملاحظة او تعليق تعده الدولة المضيفة بأنه يدخل من صميم الاختصاص الداخلي للدولة، فعلى سبيل المثال تلقي الشكاوى او كتابة التقارير عن انتهاكات حقوق الانسان في الدولة المضيفة لا يجد في الغالب ترحيباً من الحكومة.

والحكومات سبق ان استجابت بحدة عند تلقيها اعتراض او شكوى من الممثل الخاص للأمين العام عن اوضاع حقوق الانسان في الدولة او ملاحظات عن سير العملية الانتخابية، وهذا ما حصل مع الممثل الخاص للأمين العام في الصومال عام ٢٠١٩.

فقد قامت قوات الامن الصومالية باعتقال أحد المرشحين للانتخابات المحلية في الصومال، وحين خرجت مظاهرة شعبية احتجاجاً على هذا الاعتقال قامت القوات الامنية باستخدام القوة المفرطة التي أدت الى مقتل ١٥ متظاهراً بينهم أعضاء في المجلس المحلي كما قامت باعتقال مئات من المتظاهرين الاخرين. (United Nations News, 2019).

لذلك بعث الممثل الخاص للأمين العام رسالة الى وزارة الأمن الصومالية بين فيها عدم وجود أساس قانوني لاعتقال المرشح كما طالب بمحاسبة المقصرين من القوات الأمنية التي تسببت بقتل 15 متظاهراً احتجوا على اعتقال المرشح (https://unsom.unmissions.org/).

إلا أن الرد كان طرد الممثل الخاص للأمين العام، ففي الأول من كانون الثاني عام ٢٠١٩ أصدرت الحكومة الصومالية قراراً يقضي بطرد الممثل الخاص للأمين العام السيد (نيكولاس هيسوم Nicholas Haysom) وقد ورد في اسباب الطرد هو "تجاوز مكتب المبعوث الأممي إلى الصومال للأعراف والتقاليد الدولية بشكل واضح، وقيامه بالتدخل السافر في شؤون ووحدة البلاد" https://sonna.so/ar/).

وعلى الرغم من أن الأمين العام للأمم المتحدة الحالي (أنطونيو غوتيريش) دافع عن موقف ممثله في الصومال، الا انه قام لاحقاً باستبداله بممثل آخر (United Nations News, 2019).

وهذا يدل بشكل واضح أن الممثل يبقى معرضاً للطرد في اي لحظة متى ما رأت الدولة إن تقاريره تمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية.

وهذا التحدي يبقى الأقوى والاكثر تأثيراً لان الدول ستلوح بذريعة السيادة كلما صدر من الممثل ما لا يتفق مع مصالحها، وبالتأكيد فان ذلك يضعف كثيرا من موقف الممثل الخاص ويجعله متردداً في انتقاد الدولة او بيان المخالفات التي ارتكبتها.

الفرع الثالث

تحدي الموازنة بين الحيادية والشرعية

إن الحيادية تقتضي من الممثل الخاص للأمين العام الاستماع لأطراف النزاع كافة والوقوف بمسافة واحدة بينهما واعطاء الفرصة لجميع أطراف النزاع للتعبير عن رؤيتهم للنزاع وعدم استبعاد اي طرف طالما كان له تأثير على عملية تحقيق السلام وتحقيق المصالحة وغيرها من الاهداف التي ترد في قرارات مجلس الامن. اما الشرعية فتعني احترام مبادئ الميثاق وحقوق الانسان والقرارات الصادة عن منظمة الامم المتحدة.

ويرى بعض الباحثين أن نجاح عمل البعثة الدولية من فشلها يرتبط بقدرة الممثل الخاص للأمين العام على الموازنة بين الأمرين (Lehmann, 2007, p.2).

مع ذلك فان الحيادية والشرعية قد يتقاطعان في بعض الاحيان، فعلى سبيل المثال قد يجد الممثل الخاص للأمين العام نفسه مضطراً للتحاور مع منظمات او شخصيات مصنَّفة على انها منظمات ارهابية بموجب قرارات مجلس الامن الدولي لكنها تسيطر على اجزاء واسعة من الدولة وهي احدى طرفي النزاع ومن موجبات الحيادية لقاء هذه ممثلي هذه المنظمات وسماع آرائها لغرض تقريب وجهات النظر، واللقاء مع ممثلي هذه المنظمات يجعل الممثل الخاص متهم بإعطاء الصفة الشرعية لكيانات غير شرعية.

ونذكر هنا واقعة تتعلق بالممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان االسيد (كاي إيدي Kai Eide) الذي تولى المنصب من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٠ (United Nations News, 2018). حين اضطره العمل في افغانستان الى لقاء ممثلين عن حركة طالبان التي كانت تسيطر على مناطق كبيرة في افغانستان .

وحركة طالبان في ذلك الوقت كانت خاضعة لعقوبات من مجلس الامن بسبب ايوائها للإرهابيين، وقد تضمنت تلك العقوبات منع التعامل معها وتشديد الحصار عليها (UNSC 1276, 1999, p.3). لكنها كانت تحكم السيطرة على عدد من المدن الافغانية والتي كانت الامم المتحدة تحاول ايصال المساعدات الانسانية لها، وقد اعترف الممثل الخاص ايضاً ان اللقاء ساهم بالسماح للأمم المتحدة لتنفيذ عملية اللقاح في تلك المنطقة (Waldman, 2010, p.10).

وقد ساهمت تلك اللقاءات بإنهاء مهمته في افغانستان بعد اعتراض عدد من أعضاء مجلس الامن سواء الدائمين كالولايات المتحدة وروسيا وغير الدائمين مثل إيران لأنها جميعا ترفض في ذلك الوقت التفاوض مع طالبان بوصفها تنظيم إرهابي بموجب قرارات مجلس الامن الدولي (Karisrud, 2013, p.527).

المبحث الثاني

الحيادية في تقارير الممثل الخاص للأمين العام في العراق جينين بلاسخارت

إن دراسة حيادية الممثل الخاص للأمين العام في العراق جينين بلاسخارت لا يمكن الإحاطة بها قبل دراسة مهامها في العراق وفقاً لقرارات مجلس الامن المتعاقبة التي لا تزال في تغير مستمر.

لذلك سوف نقوم بدراسة منصب الممثل الخاص للأمين العام في العراق، لكي نستطيع بعد ذلك الحكم بمدى حيادية المواقف التي اتخذتها والتي تعرضت من خلالها الى الاتهام بالتحيز، وسوف نستعرض هذه الاتهامات في فقرات مستقلة.

عليه سوف نقسِّم هذا المبحث على مطلبين، نتناول في المطلب الأول منصب الممثل الخاص للأمين العام في العراق، ثم نتناول في المطلب الثاني مواقف الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

المطلب الأول

منصب الممثل الخاص للأمين العام في العراق

تم تعيين الدبلوماسية الهولندية (جينين بلاسخارت Jeanine Plasschaert) ممثلاً خاصاً من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في ٨ اب ٢٠١٨ لتتولى رئاسة بعثة الامم المتحدة في العراق (United Nations News, 2018).

وقد سبق جينين بلاسخارت عدة ممثلين بدءً من عام ٢٠٠٣ الذي شهد سقوط النظام السابق ودخول القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها الى العراق، عندها أصدر مجلس الامن قراره المتعلق بإنشاء بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وبطلب من مجلس الحكم العراقي المؤقت (قرار مجلس الامن ١٥٠٠/٢٠٠٣/ص٤).

ثم صدر قرار آخر لمجلس الأمن السنة التالية عام ٢٠٠٤ طلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين ممثل خاص به يتولى رئاسة بعثة الامم المتحدة والقيام عدد من الواجبات تتعلق بمساعدة الحكومة (قرار مجلس الامن ١٥٤٦/٢٠٠٤/ص٤).

إلا أن عام ٢٠٠٧ شهد توسعاً كبيراً في دور الممثل الخاص للأمين العام مع قرار مجلس الامن رقم (١٧٧٠) وبطلب من الحكومة العراقية. (قرار مجلس الامن ١٧٧٠/٢٠٠٧/ص٢).

وخلال مدة تولي السيدة جينين بلاسخارت هذا المنصب تعرضت للاتهامات بالتحيز من قبل الإعلام والأحزاب السياسية العراقية والمتظاهرين وبشكل متكرر، وقد ووصل الانتقادات اليها من الحدة الى درجة تهديدها بالقتل ومعاملتها معاملة القوات المحتلة (https://euro-times.com/2021/10/13/) .

وجرى تشبيهها بالمندوب السامي أيام الاحتلال البريطاني (عبد الرزاق، ٢٠٢١، ص٦)، كم تم وصفها بالموظفة الفاسدة(https://www.sotaliraq.com/2020/08/14/) .وتم اتهامها بانها جزء من مؤامرة عالمية وتعمل لتنفيذ سياسة الولايات المتحدة في العراق (الكناني، ٢٠٢٠، ص١٧).

ولكي نعرف مدى التزام الممثل بالحيادية يجب معرفة مقدار الحرية التي منحها مجلس الأمن لها في تنفيذ مهامها، والتي تتيح لها أحيانا الاعتماد على تقديرها الشخصي.

ونلاحظ أن جميع واجباتها التي حددتها قرارات مجلس الامن الدولي جاءت مرتبطة بشرطين،

الأول وهو موافقة الحكومة العراقية، وهذا الشرط مفترض طالما أن وجود البعثة الدولية تم من حيث الاساس بطلب من الحكومة العراقية الا إذا قصد به ان كل عمل تقوم به يتطلب استحصال موافقة الحكومة وهذا لا ينسجم من المنطق.

الثاني وهو ان تكون المساعدة والمشورة التي تقدمها يكون في " ملائمة للظروف" (قرار مجلس الامن ١٧٧٠/٢٠٠٧/ص٢).

وملائمة الظروف متروك لتقدير الممثل نفسه، اذ سيتمتع بمقدار من السلطة التقديرية.

ويلاحظ ان واجبات الممثل الخاص للأمين العام في العراق انقسمت ثلاث اقسام:

الاولى هي اعمال يمارسها الممثل بالتنسيق مع الحكومة العراقية، اي انها لن تستطيع ممارستها من تلقاء نفسها ومن غير ان يكون ذلك العمل قد سبق مناقشته والاتفاق على بنوده مع الحكومة العراقية، وهذه الاعمال تتعلق بالمساعدة والدعم والمشورة في كل ما يرتبط بالمصالحة الوطنية واجراء الانتخابات والاستفتاءات وتيسير الحوار الاقليمي مع دول الجوار وتسهيل عودة اللاجئين وتنسيق المساعدة الانسانية وبرامج اعادة ادماج الافراد الذي كانوا ينتمون لحركات مسلحة غير المشروعة (قرار مجلس الامن ١٧٧٠/٢٠٠٧/ص٣).

الثانية وهي الاعمال التي يمارسها بالتعاون مع الشعب ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية.

وهذه الصلاحية تعطي الممثل الحق في اجراء الحوارات واللقاءات مع مختلف المواطنين وفئات الشعب.

الثالثة هي الاعمال التي يمارسها الممثل بمفرده وتتعلق بتعزيز وحماية حقوق الانسان والاصلاح القضائي والقانوني (قرار مجلس الامن ١٧٧٠/٢٠٠٧/ص٤).

والفقرة الثالثة هي الأهم لكونها أعطت الممثل الخاص صلاحية المبادرة بإجراءات حماية حقوق الانسان ومن غير اشتراط التنسيق مع الحكومة العراقية، كما أن القرار تضمن عبارة(حماية) عند أشارته لحقوق الانسان بخلاف الصلاحيات السابقة التي استخدم فيها كلمات (المشورة) و(الدعم) و(التعزيز) التي تنطوي على معنى اقل تدخلاً في العمل الحكومي.

والنصوص السابقة لا تدع مجال للاجتهاد في وظائف الممثل الخاص فيما يتعلق بالوظائف التي يمارسها بالتشاور مع الحكومة العراقية، لكن في الوقت ذاته فان الوظائف التي يمارسها بمفرده وهي وظائف تتسم بالعمومية تتيح له أن يدرج في مضمونها أشكال لا حصر لها من الفعاليات كإقامه الندوات واللقاء بالشخصيات وتقديم التقارير، فعلى سبيل المثال واجب تعزيز حقوق الانسان يتيح للممثل الخاص المراقبة والتوثيق والتواصل مع مختلف الوزارات والهيئات الوطنية العراقية. وقد استخدمت السيدة جينين بلاسخارت عدد من الوسائل لإنجاز اعمالها، منها الزيارات المباشرة للقادة السياسيين وللمواطنين وللمتظاهرين، كما كانت تستخدم منصات التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائها الرسمية. وبالذات اعتمدت على حسابها الرسمي منصة (Twitter) بالإضافة الى التقارير التي ترفعها لمجلس الأمن بشكل فصلي.

المطلب الثاني

مواقف الممثل الخاص للأمين العام في العراق

ان المدة التي تولت فيه السيدة جينين بلاسخارت منصبها كانت مدة اضطرابات سياسية إذ تميزت بانطلاق مظاهرات كبيرة في عدد من المحافظات العراقية وبدأت تنتشر في العراق كانت تطالب بالقضاء على الفساد ومحاسبة المسؤولين عن سرقة المال العام وتردي الخدمات الاساسية.

وقد وتوسعت المظاهرات لتؤدي الى تعطيل الكثير من دوائر الدولة الرسمية بما فيها المؤسسات التعليمية والخدمية والانتاجية، تلا ذلك المطالبة بانتخابات مبكرة في العراق تحت إشراف منظمة الامم المتحدة.

وخلال هذه المدة وما تلاها أصدرت بلاسخارت عدد من التقارير كما كانت تنشر تغريدات عن الوضع في العراق تعرضت بسببها للأنتقاد بكونها لا تلتزم بالحيادية في مواقفها.

وسوف نتناول تلك المواقف وفقاً للتسلسل الزمني في اربع فروع، يتضمن الفرع الأول موقفها من تعطيل المؤسسات الحكومية وفي الفرع الثاني موقفها من محاكمة قتلة المتظاهرين، اما الفرع الثالث فنتناول موقفها من لقاء بعض الشخصيات، وفي الفرع الرابع والاخير نتناول موقفها من نتائج أنتخابات مجلس النواب عام ٢٠٢١.

الفرع الاول

موقفها من تعطيل المؤسسات الرسمية

بدأت التظاهرات في العراق بالمطالبة بتحسين الخدمات واقالة الحكومة وإنهاء البطالة وتغيير الدستور وكان احدى وسائلها للضغط على الحكومة هو غلق المؤسسات الرسمية بما فيها المؤسسات التعليمية وامتدت لقطاع الطاقة الذي يشكل المصدر الرئيس للإيرادات العامة ويشكل المصدر الوحيد للموازنة العامة (مكتب حقوق الانسان، ٢٠١٩، ص٢)

وقد بينت الممثلة الخاصة معارضتها لتعطيل عمل المؤسسات الانتاجية والنفطية من قبل المتظاهرين المطالبين بالإصلاح لكونها تؤثر على اداء الاقتصاد العراقي اذ ورد في تغريده لها في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩ ما يأتي:

" ان عرقلة عمل المنشآت التي تشكل البنية التحتية الاساسية هي مصدر قلق كبير. على الجميع ان يتحمل مسؤولية حماية المنشآت العامة. ان اغلاق الطرق المؤدية الى المنشآت النفطية والموانئ أو التهديد بأغلاقها يكبد البلد خسائر بالمليارات، وهذه المنشآت اساسية للاقتصاد العراقي وتعطيلها يضعف من مطالب المتظاهرين المشروعة (Jeanine Hennis@JeanineHennis, twitter, 6 November 2019).

وقد أدت هذه التغريده الى تعرضها الى موجة من الانتقادات، اذ تمثل ذلك باتهامها بالانحياز للحكومة مع مطالبة قوية من المتظاهرين بضرورة تنحيتها، وقد عد المنتقدون تصريح جينين بأنه جاء متغاضياً عن مقدار الضحايا من المتظاهرين والاهتمام فقط بالجانب الاقتصادي الذي يوحي بأن اهتمامها فقط باستمرار تدفق الاموال لصالح الحكومة المتهمة بالفساد، وانتشرت هذه الانتقادات حتى في صحافة بلدها هولندا نفسه (De Telegraaf, 2019 ,p.1).

وقد عدتها بعض المواقع الاخبارية العالمية بأنها مثلت استفزازاً للعراقيين، (https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50376739) وهذا الحجم من الانتقادات جعلت الممثل نفسها ترد عليها في اليوم التالي، اذ نشرت في موقعها على منصة (Twitter) ما يأتي " فيما يتعلق باتهامنا بالتحيز، ان الامم المتحدة شريك اساسي لكل فرد عراقي يتطلع الى التغيير، وبالعمل سوية سيستطيع العراقيين تحويل العراق الى مكان افضل، ونحن هنا موجودين للمساعدة في ذلك.(Jeanine Hennis@JeanineHennis, twitter, 7 November 2019)

والواقع ان موقف جينين بلاسخارت يعكس تقديرها الشخصي لإثر تعطيل المؤسسات الانتاجية على مشروعية مطالب المتظاهرين، فاستخدام القوة في تعطيل المرافق العامة المخصصة لخدمة الشعب لا تعد صورة من صور التعبير عن الراي، بل فعل مجرم في غالبية التشريعات الوطنية بما فيها التشريع العراقي، كما ان مجلس الامن الدولي جعل من ضمن اختصاصاتها متابعة الإصلاحات الاقتصادية.

لذلك كان موقف جينين بلاسخارت متوافق مع القوانين والانظمة الوطنية والعالمية.

الفرع الثاني

موقفها من محاكمة قتلة المتظاهرين

رافقت التظاهرات عام ٢٠١٩ وقوع عدة اصابات بين المتظاهرين شملت عدد كبير من القتلى والآلاف من المصابين بدأت بالارتفاع، وقد دفع ذلك منظمة الامم المتحدة الى مطالبة القوات الأمنية ضرورة وقف استخدام الذخيرة الحية ومحاكمة من يثبت استخدامه للقوة في المظاهرات (United Nations News, 2019).

وقد ضمنت جينين بلاسخارت إحاطتها الى مجلس الامن في ٣ كانون الاول ٢٠١٩ جميع تلك الوقائع، وأتهمت القوات الامنية باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، كما بينت أن تقارير لجان التحقيق التي شكلتها الحكومة غير مكتملة. (UNAMI Herald,2021,p.1).

إلا أن تقاريرها لم تصادف قبولاً من قبل المتظاهرين الذين وصفوا تلك التقارير بانها تحيز واضح للحكومة، فقد وجهوا لها تهمة العمل مع الحكومة ضد المتظاهرين عن طريق غض النظر عن القتلة محاباة للحكومة وانحيازاً منها بتبني الموقف الحكومي الرسمي.(الكناني، ٢٠٢٠، ص١٧).

وقد تجددت هذه الاتهامات مع اغتيال الناشط ايهاب الوزني في كربلاء في ٩ ايار ٢٠٢١ فعند لقاء عائلة الوزني من قبل الممثل الخاص تعرضت للاتهام بالتحيز للحكومة، كما بين شقيق الناشط ان جينين بلاسخارات "شريك في جريمة قتل المتظاهرين وبانها تتلقى رشاوي من الحكومة العراقية لقيامها بذلك" (https://shafaq.com/ar).

وهنا يجب القول أن الممثل الخاص للأمم المتحدة بانها تغض النظر عن القتلة فيه الكثير من التعارض مع الوضع القانوني للممثل الخاص، فهو لا يملك سلطات كثيرة في دولة مستقلة مع وجود حكومة منتخبة ديمقراطياً، كما أن اصحاب الانتقاد طالبوا الممثل الخاص بأن يطالب مجلس الامن بضمان معاقبة قتلة المتظاهرين، وهذا يبقى من ضمن الاختصاص السيادي للدولة وحدها.

الفرع الثالث

موقفها من نتائج انتخابات مجلس النواب ٢٠٢١

سبق أن طالب العراق باشراك منظمة الامم المتحدة في الرقابة على الانتخابات (رسالة العراق لمجلس الامن،٢٠٢١، ص٢) الا أن مجلس الامن اكتفى بتوسيع حجم دور البعثة في المساعدة الانتخابية (قرار مجلس الامن ٢٥٧٦/٢٠٢١/ص٢).

وقد شارك الممثل الخاص بذاته بالتواصل مع المفوضية العليا للانتخابات ووزارة الداخلية والجهات الأمنية لمتابعة الانتخابات، كما قامت بتشكيل فرق ميدانية تولت الاشراف والمتابعة لسير الانتخابات وكانت اكبر عملية مراقبة انتخابية في تاريخ منظمة الامم المتحدة (UNAMI Herald,2021,p.1) واصدرت تقريراً رفعته الى مجلس الامن بيَّنت فيه أن الانتخابات تمت بشكل مرضي ولا يوجد دليل على حصول تزوير فيها https://iraq.un.org/ar/159846-ahatt-almmthlt-alkhast-llamyn-alam-llamm-almthdt-fy-alraq-alsydt-jynyn-hynys-blaskhart.

وقد تعرضت بسبب هذا التقرير الى العديد من الاتهامات بالتحيز من قبل بعض وسائل الاعلام الذين نظروا الى تقريرها انه عبارة عن اضفاء الشرعية على انتخابات مزورة، كما عدوا تقريرها محاولة لإقصائهم وتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العراقية، واتهمها عدد من رؤساء الاحزاب والقوائم الانتخابية بالتحيز (https://www.aa.com.tr/ar/) إذ اتهمها رئيس كتلة أخرى بأنها اعتادت على الاخلال بواجباتها الى حد جعله يشكوها للأمين العام أكثر من مرة (Ayad Allawi @AyadAllawi, twitter, 9 November 2021.)

وإذا نظرنا في الانتقادات نجد انها لا تستند الى دليل لسببين:

الأول: فيما يتعلق باتهامها انها تتحيز للحكومة بإقرار صحة الانتخابات حتى قبل مصادقة القضاء على النتائج فهي لم تقرر ان الانتخابات كانت صحيحة بالكامل بقدر تاكيدها عدم ملاحظتها وجود حالات تزوير. فالممثل الخاص اعتمدت ملاحظاتها الشخصية وملاحظات فرق الامم المتحدة بالإضافة الى راي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي عملت معها بعثة الامم المتحدة.

الثاني: فيما يتعلق بالاتهام بانها تتدخل في الانتخابات فان إشراكها في تقييم العملية الانتخابية كان بطلب الحكومة العراقية عن طريق وزارة الخارجية الاشراف على الانتخابات ولا يعني بيان رأيها انها صاحبة القرار في صحة نتائج الانتخابات.

الفرع الرابع

موقفها من لقاء بعض الشخصيات

سبق أن بينا أن لقاء بعض الشخصيات قد تضع الممثل الخاص للأمين العام عرضة للاتهام بإضفاء الشرعية على هذه الشخصيات كما حصل مع الممثل العام للأمين العام في افغانستان ٢٠١٠.

وفي العراق حاولت السيدة جينين بلاسخارت توسيع انفتاحها على مختلف القيادات في العراق، فلم يقتصر لقاء جينين على الشخصيات الرسمية مثل رئيس الوزراء أو ممثلي السلطة القضائية والسلطة التشريعية، بل ايضاً بعض الشخصيات الدينية وقادة الاحزاب السياسية والكثير نمن ترى ان له تأثير على العملية السياسية في العراق.

إلا أن هناك لقاء واحد استتبع قدر كبير من الانتقاد كان اللقاء الرسمي مع السيد عبد العزيز المحمداوي القائد السابق في كتائب حزب الله ونائب رئيس هيئة اركان الحشد الشعبي والذي تم ادراجه ضمن قوائم الارهاب في الولايات المتحدة عام ٢٠٢٠ ودول اخرى

https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/sanctions-programs-and-country-information/iraq-related-sanctions

إذ تعرضت على إثره الى اتهام من قبل ممثلي المتظاهرين وبعض وسائل الاعلام بانها تعطي شرعية لخارجين عن القانون، وانتشر وسم على موقع تويتر بعنوان # بلاسخارت– عدوة– الانسانية. كان الاكثر تداولا في العراق. https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/0210202011)

وقد ردت بعثة الامم المتحدة على هذه الاتهامات بان الحياد والاستقلال من صميم تفويض الامم المتحدة في العراق وفي غيره، وهو ما يقتضي التعامل مع مجموعة واسعة من اصحاب الشأن في العراق، فالحوار هو الحل الوحيد .(UNAMI@UNIraq, twitter, 2 October 2020).

وهنا يجب القول ان عمل جينين بلاسخارات لا يتضمن اي تحيز او مخالفة، فالسيد عبد العزيز المحمداوي يشغل منصب رسمي في الدولة العراقية وهو نائب رئيس هيئة اركان الحشد الشعبي وهي جزء من القوات المسلحة العراقية الرسمية بموجب التشريعات النافذة (قانون هيأة الحشد الشعبي، ٢٠١٦، المادة ١) كما أن قوائم الارهاب في الولايات المتحدة غير ملزمة لمنظمة الامم المتحدة التي لديها لجنة خاصة وهي لجنة الامم المتحدة لمكافحة الارهاب التابعة لمجلس الامن التي لم يرد اسم عبد العزيز المحمداوي ضمنها (قرار مجلس الامن ٢٠٠١/١٣٧٣/ص٤).

اولا: الاستنتاجات

1. ان الحيادية هي ركن اساس في عمل الممثل الخاص للأمين العام، وقد اصبحت جزء من عمله يجب احترامه لا يمكن تجاهله، الا ان المحافظة على الحيادية ليست بالمهمة اليسيرة في ظل اختلاف كبير في وجهات النظر بين الاطراف المتنازعة.
2. ان الاتهام بالتحيز للممثل الخاص للأمين العام وقبله الأمين العام نفسه قديم قدم منظمة الامم المتحدة ذاتها، لكنها تبقى تهمة لا دليل عليها، وانما تكون في كثير من الاحيان ذريعة للحصول على مكاسب سياسية او انتقاما منه حين يتبنى راي يخالف راي الدولة.

وهذه التهمة سوف تتكرر طالما كان هناك طرفين متنازعين وطالما عبر الممثل الخاص للأمين العام عن موقف حتى وان ادى لاستياء أحد الاطراف.

3. ان مواقف الممثل الخاص للأمين العام في العراق جينين بلاسخارت التي تناولناها في البحث لم تكن تحيزاً لصالح المتظاهرين أو لصالح الحكومة، وانما كانت تعبيراً واضحاً عن مواقف الممثل الخاص للأمين العام في ضوء الحقائق التي توصل اليها اثناء عمله في العراق، ومحاولة منه للتوفيق بين وجهات نظر المشاركين في العملية في السياسية في العراق وبين تحقيق اهداف منظمة الامم المتحدة التي تفرضها مبادئ ميثاق الامم المتحدة والقرارات الصادرة عن المنظمة.

ثانيا: التوصيات

1. على الرغم من ثبوت الحيادية في عمل الموظف الدولي والممثل العام لكن لا توجد اهتمام بإبرازها في المواثيق الدولية ونظام موظفي الامم المتحدة، لذلك ندعو منظمة الامم المتحدة لتضمين النظام الاساسي لموظفي الامم المتحدة نصوص تفصيلية عن واجب الالتزام بالحيادية وتطبيقاته.
2. ان الأمين العام للأمم المتحدة مدعو لضرورة الدفاع عن ممثله الخاص عند تعرضه للاتهام بالتحيز، اذ ان الممثل الخاص يبقى امتداد لدور الأمين العام للأمم المتحدة وبغياب دعم قوي منه فلن يستطيع الممثل الخاص انجاز مهامه،
3. لا يوجد اهتمام بحثي كاف بموضوع حيادية الأمين العام للأمم المتحدة او ممثليه الخاصين، واغلب ما كتب عن ذلك كان ضمن البحث عن دور الأمين العام للأمم المتحدة وواجباته لذلك فالباحثون مدعوون لإثراء هذا الموضوع بالبحث وبيان قيوده واثاره.

أولا–المصادر العربية

أ– المعاجم والقواميس

1. الفاروقي، حارث سلمان. (دون تاريخ)، المعجم القانوني، مكتبة لبنان، بيروت.
2. الفيروز آبادي، مجد الدين. (٢٠٠٣)، القاموس المحيط، دار احياء التراث العربي، بيروت.

ب- الكتب والتقارير والدراسات

1. مجموع وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية.(١٩٦٩)، ج١، القاهرة، وزارة الإرشاد القومي.
2. محمد المجدوب.(٢٠٠٤)التنظيم الدولي، مؤسسة الحلبي الحقوقية، بيروت.
3. مكتب حقوق الانسان.(٢٠١٩)، تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق، بعنوان مظاهرات العراق، ٢٥ تشرين الاول ٢٠١٩، بغداد.
4. منظمة هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٥). ١٧ : ٩.
5. ميثاق الامم المتحدة.(٢٠٠٤). نيويورك.
6. النظامان الاساسي والاداري لموظفي الامم المتحدة.(٢٠١٨) نشرة الأمين العام، منشورات الامم المتحدة، نيويورك.

ج- وثائق مجلس الامن الدولي

أ- الوثيقة (S/RES/1546).
ب- الوثيقة (S/RES/1500).
ت- الوثيقة (S/RES/1770).
ث- الوثيقة (S/2021/135).
ج- الوثيقة (S/RES/2576).
ح- الوثيقة (S/RES/1267).

د- الصحف والمواقع الالكترونية الرسمية

1. موقع التوصيف الوظيفي في الأمم المتحدة:
http://leadershipcall.unmission.org/
2. وكالة الانباء الرسمية الصومالية https://sonna.so/ar/
3. وكالة الاناضول التركية https://www.aa.com.tr/ar/
4. وكالة شفق للانباء: https://shafaq.com/ar/
5. وزارة الخزانة الامريكية https://home.treasury.gov/policy-issues/
6. بعثة الأمم المتحدة في الصومال https://unsom.unmissions.org/
7. صحيفة يورو تايم السويدية /https://euro-times.com/
8. وكالة رادوو الإخبارية : https://www.rudaw.net/arabic/
9. موقع البرلمان الاوروبي: https://www.europarl.europa.eu/
10. Jeanine Hennis@JeanineHennis, twitter, 7 November 2019.
11. Ayad Allawi @AyadAllawi, twitter, 9 November 2021.

ثانيا- المصادر الأجنبية

A- books, Journal

1. Cede, Franz & Behrmann, Lilly Sucharipa.(2001). The United Nations Law and Practice, Kluwer Law International, the Hague.
2. De Telegraaf, (2019). irakezen zijn jeanine hennis zat, 8 November.
3. Feltman, Jeffrey.(2020).Restoring (some) impartiality to UN senior appointments, The Cairo Review of Global Affairs, October 29.
4. Hanhimaki, Jussi M.(2008).The United Nations: a Very Short Introduction, Oxford University Press.
5. Johnstone, Ian.(2010). Emerging Doctrine for political missions, Review of Political Missions , Center on International Cooperation.
6. Karlsrud, John.(2013).Special Representatives of the Secretary-General as Norm Arbitrators? Understanding Bottom-up Authority in UN Peacekeeping, Global Governance. 19(4):525-544.
7. Lehmann, Volker.(2007).Special Representatives of the United Nations Secretary-General, Dialogue on Globalization, New York.
8. Moore, John Allphin & Pubantz, Jerry(2002)Encyclopaedia of the United Nations, Info publishing, New York, 2002.
9. Peck, Connie & Wertheim, Eleanor (edit).(2014).Strengthening the Practice of Peace-making and Preventive Diplomacy in the United Nations: The UNITAR Approach, The United Nations Institute for Training and Research.
10. Rivlin, Benjamin & Gordenker, Leon. (eds.)(1993) The Challenging Role of the UN Secretary-General: Making "The Most Impossible Job in the World" Possible ,Westport, Praeger.
11. Waldman, Matt.(2010).Dangerous Liaisons with the Afghan Taliban The Feasibility and Risks of Negotiations, United States Institute of Peace, Washington, 2010.

B- United Nations Documents& publications, press releases

1. article 101 repertory suppl. 1 1947 office of legal affairs, united nations.
2. Barnett, Michael N.& Finnemore Martha.(2004). Rules for the World: International Organizations in Global Politics , Ithaca, NY: Cornell University Press.
3. de Cuéllar, Javier Pérez. Independence and Impartiality as the Heart and Soul of the Secretary-General,UN Chronicle 52, nos.
4. UN press release, 2018.
5. UN press release, 2019.
6. UNAMI Herald, Volume 8, Issue 6, United Nations. Iraq, November—December 2021.
7. United Nations Security Council. (1978)."Report of the Secretary-General on the Implementation of Security Council Resolution 425 ,1978, New York: United Nations.
8. United Nations, Department of Political Affairs.(2010).A Manual for UN Mediators: Advice from UN Representative and Envoys, Geneva.